

محضر اجتماع لجنة المراجعة
لشركة مينا فارم للأدوية والصناعات الكيماوية
المنعقد بتاريخ 2018/3/28

انه فى يوم الاربعاء الموافق 2018/3/28 فى تمام الساعة الثالثة مساءً اجتمعت لجنة المراجعة لشركة مينا فارم للأدوية والصناعات الكيماوية

وبحضور كل من السادة :

الدكتور / عمرو الشبراويشي	رئيس اللجنة
الدكتور / انور نصر	عضو اللجنة
الأستاذ / ابراهيم البكرى	عضو اللجنة
الأستاذ / البير سامى	مقرر اللجنة

وقد حضر الاجتماع د. وفيق البرديسي رئيس مجلس الادارة والعضو المنتدب والأستاذ / سامح جورج المدير المالى للشركة وذلك لمناقشة جدول الاعمال التالى :

- 1- اعتماد محضر لجنة المراجعة السابق بتاريخ 2017/11/22
- 2- متابعة تنفيذ التوصيات السابقة
- 3- القوائم المالية للشركة فى 2017/12/31

وقد تناولت اللجنة جدول الأعمال على النحو التالى :

اولاً : التصديق على محضر اجتماع اللجنة بجلستها بتاريخ 2017/11/22

عرض الدكتور / عمرو الشبراويشي رئيس اللجنة محضر الاجتماع السابق بتاريخ 2017/11/22 وحيث لم توجد ملاحظات عليه من السادة الاعضاء اتخذت اللجنة القرار التالى :-

اعتماد محضر اجتماع لجنة المراجعة بتاريخ 2017/11/22

ثانياً : متابعة تنفيذ التوصيات السابقة

احيطت اللجنة علماً بموقف تنفيذ التوصيات السابقة

- لم يتم الاخذ بتوصياتنا السابقة والمتكررة في شأن تخفيض التسهيلات الائتمانية لتخفيض اعباء التمويل وبالتالي تحسين ربحية الشركة وقد بلغ حجم التسهيلات الائتمانية في 2017/12/31 نحو 573 مليون جنيه بزيادة قدرها 26 مليون جنيه عن رصيد التسهيلات الائتمانية في 2017/9/30 والبالغ قدرها 547 مليون جنيه وقد نتج عن ذلك ان الشركة تحملت اعباء التمويل بلغ قدرها نحو 80.6 مليون جنيه في 2017/3/31 بالاضافة الي خسائر فروق تقييم عملة بلغ قدرها 18 مليون جنيه في 2017/12/31 وقد اثر ذلك بالتالي علي ربحية الشركة في 2017/12/31 والتي بلغت 61.9 مليون جنيه وكأن الشركة تعمل لصالح البنوك
- لم يتم الاخذ بعد بالتوصية الخاصة بهيكل حقوق الملكية والتي اوصينا فيها بزيادة راس المال عن طريق توزيع 2 سهم مجاني لكل سهم عن طريق تحويل الاحتياطي الراسمالي وجانب من الارباح المرحلة الي راس المال وحتى يتناسب راس مال الشركة مع حجم نشاطها و استثمارتها فلا يتصور ان تكون حقوق الملكية في 2017/12/31 نحو 594 مليون جنيه بينما راس المال المدفوع نحو 123 مليون جنيه والاحتياطيات والارباح المرحلة نحو 409 مليون جنيه بالضافة الي ربح العام والبالغ نحو 62 مليون جنيه

ثالثاً: القوائم المالية للشركة في 2016/12/31

استعرضت اللجنة القوائم المالية للشركة في 2017/12/31 وقد اظهرت تلك القوائم ما يلي

1. حققت الشركة مبيعات بلغت قيمتها 1237 مليون جنيه في 2017/12/31 بينما كانت 905 مليون جنيه في 2016/12/31 اي بزيادة قدرها 332 مليون جنيه و بنسبة زيادة قدرها 36.7 % ويرجع جانب من هذه الزيادة الي زيادة سعرية نتيجة زيادة الاسعار قي الفترة الاخيرة وقد بلغت مبيعات الربع الاخير من العام 316 مليون جنيه بينما كانت مبيعات الربع الثالث 323 مليون جنيه و مبيعات الربع الثاني 288 مليون جنيه و مبيعات الربع الاول 310 مليون جنيه
2. بلغت نسبة تكلفة المبيعات الي المبيعات 71.1% في 2017/12/31 بينما كانت 73.3% في 2016/12/31 بخفض 2.2% وهذا امر جيد

3. حققت الشركة صافي ربح في 2017/12/31 بلغ نحو 62 مليون جنيه بزيادة قدرها 21.5 مليون جنيه عن صافي الربح المحقق في 2016/12/31 والبالغ قدره نحو 40.5 مليون جنيه بنسبة زيادة قدرها 53 % بينما نسبة زيادة المبيعات عام 2017 عن مبيعات عام 2016 قد بلغت 36.7% وهذا امر جيد تشكر عليه ادارة الشركة (مبيعات عام 2017 بلغت 1237 مليون جنيه و مبيعات عام 2016 بلغت 905 مليون جنيه) وترجع الزيادة في صافي الربح المحقق عام 2017 عن صافي الربح المحقق عام 2016 الي عدة امور منها :

- زيادة مجمل الربح المحقق عام 2017 عن مثيله عام 2016 بمبلغ 116 مليون جنيه نتيجة لما يلي :
- 1. زيادة قيمة المبيعات المحققة عام 2017 عن مثيلتها عام 2016 بنسبة 36.7% بما يمثل 332 مليون جنيه
- 2. انخفاض في نسبة تكلفة المبيعات الي المبيعات خلال عام 2017 عن عام 2016 حيث بلغت 71.1% عام 2017 بينما كانت 73.3% عام 2016

- زيادة في مصروفات البحث و التطوير بنحو 13 مليون جنيه
- انخفاض نسبة المصروفات البيعية والتسويقيه الي المبيعات عام 2017 عن عام 2016 حيث بلغت 8.7% عام 2017 بينما كانت 10.2% عام 2016
- زيادة في المصروفات العمومية والادارية 5 مليون جنيه
- زيادة في الايرادات التمويلية عام 2017 عن عام 2016 بنحو 6 مليون جنيه
- زيادة في ضريبة الدخل 6.5 مليون جنيه عام 2017 عن عام 2016 والبالغ قدرها 14.5 مليون جنيه
- زيادة في فوائد التسهيلات الائتمانية بنحو 53.5 مليون جنيه عن مثيلتها عام 2016 حيث بلغت 80.6 مليون جنيه في 2017/12/31 مقابل 27.1 مليون جنيه في 2016/12/31 بالاضافة الي زيادة في خسائر فروق عمله 6.2 مليون جنيه عن مثيلتها عام 2016 حيث بلغت 18 مليون جنيه في 2017/12/31 مقابل 11.8 مليون جنيه في 2016/12/31

4. تنفيذًا لسياسة التوسعات التي تنفذها الشركة فقد بلغ ما انفق علي المشروعات تحت التنفيذ خلال عام 2017 نحو 74.4 مليون جنيه ويضاف اليه رصيد اول المدة نحو 15.3 مليون جنيه يخصم منه المحول الي الاصول الثابتة 20.1 مليون جنيه و المحول الي المصروفات 586 الف جنيه و بالتالي اصبح رصيد المشروعات تحت التنفيذ في 2017/12/31 نحو 69.4 مليون جنيه

5. بلغ رصيد العملاء و اوراق القبض في 2017/12/31 نحو 207.7 مليون جنيه مقابل 206.2 مليون جنيه في 2016/12/31 اي بزياده قدرها نحو 1.5 مليون جنيه معني ذلك ان الشركة حصلت خلال عام 2017 تقريبا قيمه مبيعاتها بالكامل والبالغ قدرها 1237 مليون جنيه وهذا امر جيد تشكر عليه ادارة الشركة والعاملين علي التحصيل ولجنة المراجعة لازالت توصي بالعمل علي تنشيط عملية التحصيل و منح الحوافز المالية اللازمة لتحقيق لذلك حيث ان زيادة المديونية لدي العملاء تاتر بالتالي علي السيولة النقدية لدي الشركة مما يدفعها الي الاقتراض من البنوك و تحميل اعباء تمويل تؤثر علي ربحية الشركة كما سبق ان اشرنا الي ذلك

6. نظرا لاعتماد الشركة على استيراد المواد الخام و مستلزمات الانتاج من الخارج فان الشركة تتحوط دائما بالاحتفاظ بقدر مناسب من العملات الاجنبية ضمن ارصدها النقدية وقد بلغ نحو ما يعادل 227.8 مليون جنية في 2017/12/31 مقابل ما يعادل 316.7 مليون جنية في 2016/12/31 معني ذلك ان الشركة اخذت بتوصيتنا السابقة بتخفيض حجم العملات الاجنبية المحتفظ بها نظرا لان سياسة البنك المركزي بعد تحرير سعر الصرف بتاريخ 2016/11/3 تسمح بتوفير العملات الاجنبية اللازمة لاستيراد الخامات و مستلزمات الانتاج من الخارج بسعر الصرف في تاريخ فتح الاعتمادات او التحويلات للشركات التي يتم منها الاستيراد وقد نتج عن ذلك خسائر فروق عملة بلغت 18 مليون جنية في 2017/12/31 اثرت بالتالي علي ربحية الشركة هذا و تكرر لجنة المراجعة توصيتها السابقة للإدارة التنفيذية بالعمل على زيادة استخدام الخامات و مستلزمات الانتاج المحلية ما امكن ذلك والعمل على زيادة نسبة التصدير للخارج وذلك لتوفير قدر من العملات الاجنبية اللازمة لنشاط الشركة

7. بلغ رصيد التسهيلات الائتمانية في 2017/12/31 نحو 573 مليون جنية مقابل 272 مليون جنية في 2016/12/31 اي انه خلال عام 2017 حصلت الشركة علي تسهيلات ائتمانية قدرها 301 مليون جنية تحملت عنها اعباء تمويل قدرها 80.6 مليون جنية بالاضافة الي خسائر فروق تقييم عمله بلغ قدرها 18 مليون جنية فهل هذا معقول !! وذلك بالرغم من تكرار توصيتنا السابقة بالعمل علي تخفيض تلك التسهيلات

وترجع تلك الزيادة بصفة اساسية الي مضاعفة الشركة لرصيدها من المخزون حيث بلغ رصيد المخزون في 2017/12/31 نحو 535 مليون جنية مقابل نحو 251 مليون جنية في 2016/12/31 اي بزياده قدرها 284 مليون جنية حيث بلغت الزيادة في المواد الخام 128.5 مليون جنية واصبح رصيدها في 2017/12/31 نحو 275 مليون جنية تمثل احتياجات خمسة اشهر والزيادة في مواد التعبئة والتغليف 35 مليون جنية واصبح رصيدها في 2017/12/31 نحو 80 مليون جنية تمثل احتياجات احدي عشر شهراً

والزيادة في مخزون الانتاج التام وتحت التشغيل 112 مليون جنية واصبح رصيدها في 2017/12/31 نحو 167 مليون جنية تمثل 2.3 شهراً من تكلفة المبيعات ويجب تخفيض تلك الارصدة بحيث لا تزيد ارصدة المخزون من المواد الخام ومواد التعبئة والتغليف عن احتياجات انتاج ثلاثة اشهر وان تكون ارصدة المخزون من الانتاج التام وتحت التشغيل في حدود شهر ونصف فقط من تكلفة المبيعات

اما فيما يتعلق بجانب النقدية المحتفظ والتي بلغت 238 مليون جنية في 2017/12/31 منها ما يعادل 227.8 مليون جنية بالعملة الاجنبية فقد سبق ان اوضحنا ان خساره فروق تقييم عمله قد بلغت 18 مليون جنية عام 2017 بالاضافة الي العائد عليها لا يتجاوز 2% سنويا بينما تتحمل اعباء تمويل تزيد عن 20% سنويا حيث اننا نحصل علي تمويل بالجنه المصري ويوظف بالعملات الاجنبية ينتج عنها فروق تقييم عمله وانخفاض العائد عليها وهذا امر مستغرب للغاية حيث ان سياسة البنك المركزي بعد تحرير سعر الصرف بتاريخ 2016/11/3 تسمح بتوفير العملات الاجنبية اللازمة لاستيراد الخامات و مستلزمات الانتاج من الخارج بسعر الصرف في تاريخ فتح الاعتمادات او التحويلات للشركات التي يتم منها الاستيراد وبالتالي فلا حاجة للاحتفاظ بهذا القدر الكبير من النقدية ويجب تخفيضه الي نحو 100 مليون جنية

هذا وقد تأكدت اللجنة من سلامة الاجراءات التي اتبعت في اعداد القوائم المالية للشركة وانها متماشية مع معايير المحاسبة المصرية تشكر لجنة المراجعة الجهد المبذول والنتائج الطيبة التي حققتها الشركة خلال عام 2017 وتوصى اللجنة بعرض القوائم المالية للشركة في 2017/12/31 على مجلس الادارة للاعتماد

ملخص توصيات اللجنة :

- 1- عرض القوائم المالية للشركة في 2017/12/31 على مجلس الادارة للاعتماد
- 2- العمل على تخفيض حجم التسهيلات الائتمانية لتخفيض اعباء التمويل التي تتحملها الشركة
- 3- العمل على زيادة استخدام خامات و مستلزمات انتاج محلية ما امكن ذلك
- 4- العمل على زيادة تصدير منتجات الشركة للخارج
- 5- النظر في هيكل حقوق الملكية وتعليق جانب من الاحتياطات والارباح المرحلة علي راس المال في صورة اسهم مجانية توزع علي المساهمين كل بقدر حصته في راس المال كما سبق بيانه في البند ثانيا
- 6- يجب ان لا تزيد ارصدة المخزون من المواد الخام ومواد التعبئة والتغليف عن احتياجات انتاج ثلاثة اشهر وان تكون ارصدة المخزون من الانتاج التام وتحت التشغيل في حدود شهر ونصف فقط من تكلفة المبيعات وان لا يزيد رصيد النقدية عن 100 مليون جنيه

وبعد الانتهاء من مناقشة جدول الاعمال توجه السيد رئيس اللجنة بالشكر للسادة الحضور ورفعت الجلسة

عمرو الشبراويشى

رئيس اللجنة

البير سامى

مقرر اللجنة